

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين الواقع والمأمول

برباش توفيق¹، كشاط أنيس²

¹ جامعة سطيف 1 (الجزائر)، toufik.berbache@univ-setif.dz

² جامعة سطيف 1 (الجزائر)، kechat.annis@univ-setif.dz

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل إجراءات الاستثمار الحالية وبرامج وهيكل الدعم التي وضعتها السلطات العمومية لصالحها، وبالأستناد إلى نتائج بحوث وطنية وتقارير دولية، تكشف هذه الورقة عدم فعالية ما اعتمد لصالح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بعد التعريف بمختلف قوانين الاستثمار في الجزائر ثم عرض هيكل وبرامج الدعم التي سخرت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نعرض تطور عددها إلى غاية سنة 2012، ونخلص إلى كون عددها ومعدل نموها لم يصل إلى المعايير الدولية، كما أن واقعها يبقى بعيدا عن آمال ووعود السلطات العمومية. الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قانون الاستثمار، برامج الدعم.

Abstract:

L'objectif de cette communication est de faire un état des lieux de la PME en Algérie.

D'abord nous présentons le cadre juridique de l'investissement en Algérie notamment celui destiné au secteur privé, puis nous exposons les programmes de soutien et d'appui à la faveur des PME, enfin nous mentionnons son évolution jusqu'à l'année 2012.

Notre analyse nous conduit à conclure que la réalité de la PME en Algérie, en terme de nombre total et de création annuelle, est en deçà des attentes et des aspirations des pouvoirs publics.

Mots clés : PME, loi d'investissement, dispositifs de soutien
Keywords: keywords; keywords; keywords; keywords; keywords.

1. مقدمة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة من خلال ما توفره من مناصب شغل وما تساهم به في تحقيق الثروة وتوزيع الدخل، كما أظهرت هذه المؤسسات قدرة كبيرة في التعايش مع الأزمات الاقتصادية التي أصبحت تميز الحياة الاقتصادية في العقود الاخيرة، لما تتميز به من مرونة وسرعة رد الفعل مع التحولات والتطورات البيئية.

نتيجة لهذا الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فقد أصبحت محل اهتمام متزايد من قبل كل من الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، حيث أنها تمثل المكمّل والمغذي الرئيسي للمؤسسات والصناعات الكبيرة في الاقتصاديات المتقدمة، وباتت تلقى الدعم والتشجيع في مجال الإنشاء والاستثمار في الاقتصاديات النامية.

تُعدّ الجزائر من بين العديد من الدول الساعية لتحقيق النمو والتي كثفت من محاولة النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة خلال العقدين الأخيرين، لتمكينه من لعب دوره المتميز في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يكتسي هذا الموضوع أهمية قصوى كونه يتزامن ومنتصف برنامج توطيد النمو (2010-2014) الذي يولي أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي على مشارف التحرير الكلي للاقتصاد الجزائري بعد تنفيذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة.

نسع من خلال هذا المقال إلى بلوغ جملة من الأهداف، أهمها:

- عرض البرامج التنموية في الجزائر بداية من الألفية الثالثة ومحاولة تقييم مدى نجاعتها وبلوغها للأهداف المسطرة؛
- تشخيص الواقع الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر اعتمادا على تقارير هيئات وطنية ودولية؛
- تقديم بعض الاقتراحات لتشجيع أكثر على الاستثمار، والنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ضمان فعالية تخصيصية أعلى للموارد التي تجندها الدولة لهذا الأمر.

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال قوانين الاستثمار

نظرا لتعدد قوانين الاستثمار التي اعتمدها الجزائر منذ الاستقلال والتي تُشرعُ فيها شروط عملية الاستثمار والتسهيلات والامتيازات التي توفرها، فإننا سنقوم بعرضها في فترتين أساسيتين هما فترة ما قبل وفترة ما بعد بداية الألفية الثالثة، وهذا انسجاما مع بداية تنفيذ المخططات التنموية الخماسية التي اعتمدها الجزائر منذ سنة 2000.

عرفت الجزائر منذ الاستقلال العديد من قوانين الاستثمار هدفت من خلالها إلى تكييف القوانين والتشريعات لأهدافها التنموية، لذلك سنقوم بعرض هذه القوانين التي صدرت منذ الاستقلال إلى غاية نهاية القرن الماضي، مبرزين أهم ما قدمته من تشجيعات وتسهيلات للمستثمرين الخواص وتمكينهم من إقامة مشاريعهم.

1.1 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال قوانين الاستثمار قبل سنة 2000

سنعرض في الجزء من البحث كل من قوانين الاستثمار لسنوات: 1963، 1966، 1982 و 1993.

1.1.1 قانون الاستثمارات لسنة 1963

بعد الاستقلال، حاولت الجزائر تشجيع الأفراد والمؤسسات على الاستثمار خاصة من طرف الأجانب بسبب النقص الحاد في الامكانيات المحلية، حيث اصدرت الحكومة اول قانون استثمار في العام 1963¹، بالإضافة إلى حرية المبادرة الشخصية فقد تضمن القانون المنظم للاستثمارات العديد من المزايا للمستثمرين خاصة لفائدة الأجانب، منها حرية التنقل والإقامة والمساواة مع المحليين أمام القانون وتقديم ضمانات بعدم نزع الملكية أو التأميم .

لكن على الرغم من المزايا التي منحها المشرع الجزائري في هذا القانون إلا انه لم يستطع تحقيق الأهداف المسطرة، وهذا بسبب هشاشة الاستقرار السياسي والأمني آنذاك، بالإضافة إلى عدم التزام السلطات الجزائرية بما جاء في قانون الاستثمارات، وهذا بعد تبني الدولة للنظام الاشتراكي كمنهج تنموي للبلاد المبني على الملكية العامة.

2.1.1 قانون الاستثمارات لسنة 1966

في مدة اقل من ثلاث سنوات، اضطرت السلطات الجزائرية الجديدة الى إصدار قانون استثمار جديد² تداركت فيه بعض النقائص التي عرفها قانون 1963 ، خاصة من جانب تحديد وتنظيم تدخل

رأسمال الخاص في التنمية الاقتصادية الوطنية وكذا تحديد الضمانات والمنافع التي تخصه (إعفاءات وتخفيضات جبائية).

فقد أعطى قانون 1966 للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الحق في إنشاء مؤسسات والاستثمار في قطاعات الصناعة والسياحة، لكنه حصر حق الاستثمار في القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني للدولة وللهيئات التابعة لها فقط (المادة 2)، وهو ما قلص بدرجة كبيرة من حجم الاستثمارات الأجنبية في فترة تميزت كذلك بعمليات التأميم. ورغم ذلك فإن بداية ظهور القطاع الخاص كانت بعد صدور قانون الاستثمار لسنة 1966³ الذي تميز بأثره الضعيف على إنشاء المؤسسات.

بسبب التوسع في تطبيق مبادئ الاقتصاد الاشتراكي في المجالات الصناعية والتجارية والفلاحية، فقد ساد هذا القانون إلى غاية نهاية فترة السبعينات.

"عند وفاة الرئيس هواري بومدي نهاية العام 1978 كان يغلب على الاقتصاد الجزائري الطابع العمومي مثله مثل كل الاقتصاديات الاشتراكية، ومع مجيء الرئيس الشاذلي بن جديد بدأت بوادر الانفتاح وتشجيع القطاع الخاص ولكن بشكل محتشم إلى درجة أن اللجنة المركزية للحزب الحاكم المجتمع في أواخر شهر ديسمبر للعام 1979، خصصت سطرين فقط في تقريرها النهائي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكان ذلك مخصصا للمؤسسات المحلية والولائية أي التابعة للقطاع العام"⁴.

3.1.1 قانون الاستثمار الخاص الوطني لسنة 1982

جاء القانون رقم 11/82 الصادر بتاريخ 21 أوت 1982 المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني، معززا ومشجعا لهذا القطاع واعتباره مكملا للقطاع العام الذي كان مسيطرا على نشاط الاقتصاد الوطني، بغرض التخفيف من الإجراءات البيروقراطية الخاصة بإنشاء المؤسسات الاقتصادية، حيث نص القانون على ان المشاريع الاستثمارية التي لا تتجاوز قيمتها 30 مليون د.ج. لا تتطلب موافقة اللجنة الوطنية للاعتماد التي يرأسها الوزير المكلف بالتخطيط والتهيئة العمرانية، بل تتطلب موافقة واعتماد السلطة المحلية فقط ممثلة في لجنة الاعتماد على مستوى الولاية.

وقد ذكرت المادة 11 المجالات التي يمكن ان يستثمر فيها القطاع الخاص ومنها على وجه الخصوص نشاط تأدية الخدمات الخاصة بالصيانة والإصلاح، والصناعات الصغيرة والمتوسطة والمكملة للقطاع العام ونشاط المقاوله من الباطن.

وبالاضافة الى التخفيضات والاعفاءات الضريبية والجبائية التي تتراوح بين 5 و 10 سنوات من بداية

الاستغلال، فقد قدم القانون لأول مرة العديد من الامتيازات المالية خاصة ما يرتبط بالاستفادة من منح القروض والعديد من التسهيلات للحصول على العقار الصناعي والتمويل بالوسائل والمعدات والمواد. لقد عرفت فترة الثمانينات من القرن الماضي اعتماد السلطات العمومية على مخططات تنموية رباعية (1984-1980) و (1985-1989) وتميزت بتشجيع المبادرات الفردية وتدعيم القطاع الخاص الوطني، وهو ما أدى إلى ارتفاع محسوس في عدد المؤسسات التابعة للقطاع الخاص كما ذكرت إحدى الدراسات التي أشارت إلى معدل نمو بـ 47% خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى سنة 1984 حيث ارتفع العدد من 9387 إلى 14154 مؤسسة⁵. لكن مستويات النمو هذه لم تستمر بسبب قلة التجربة لدى المستثمرين الجزائريين والتخوف من عمليات التأميم، حيث كانت مبادرات الاستثمار وإنشاء المؤسسات الخاصة متواضعة بعد فترة 1984، وأن أغلب ما تم إنشاؤه كان في مجالات النشاط الأقل خطورة والتي لا تتطلب استثمار رؤوس أموال كبيرة.

إن تفاقم أزمة الديون مع بداية فترة التسعينات التي وصلت حدا لا يطاق، والحاجة إلى إعادة جدولتها وإلى مزيد من القروض حتم على الدولة الجزائرية اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والشروع في إصلاحات عديدة في المجال التشريعي والاقتصادي التجاري والمصرفي، ... ، وانسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية كانت من بين ما فرض على الدولة الجزائرية في إطار برنامج التصحيح الهيكلي مما أدى إلى حل وخصخصة الكثير من المؤسسات التي كانت تابعة للقطاع العام، وحل محلها القطاع الخاص الذي استفاد من إجراءات قانون استثمار جديد وإنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنشاط الحرفي خلال سنة 1993.

4.1.1. قانون الاستثمارات لسنة 1993

بالإضافة إلى قانون النقد والقرض لسنة 1990⁶، الذي دعم حرية الاستثمار والمساواة بين القطاعين الخاص والعام وحرية تحويل رؤوس الأموال، ... ، أصدرت الدولة بعد ثلاث سنوات من ذلك قانونا جديدا⁷ للاستثمار اعتُبر الأكثر وضوحا في هذا المجال حسب نظر الكثير من المتابعين والأخصائيين لشأن الاستثمار في الجزائر، فقد تزامن صدور هذا القانون مع سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي. لم يعد وفق هذا القانون أي تمييز بين الاستثمار الخاص والعام ولا بين المستثمر المقيم وغير المقيم، كما أعطيت حرية انجاز الاستثمارات إلى المستثمر الذي يتولى التصريح بها، بالإضافة إلى ضمان ثبات النظام الجبائي الذي يحمي المستثمر من كل التعديلات التي (قد) تؤدي إلى المساس بالامتيازات التي تم الحصول عليها في إطار هذا القانون⁸.

وتسهيلا لتطبيق الإجراءات والتسهيلات والامتيازات التي جاء بها قانون الاستثمار لسنة 1993 تم إنشاء وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات APSI، التي تحولت بعد سنة 2001 إلى الوكالة الوطنية للتطوير والاستثمار ANDI، في شكل شبك وحيد يضم كل الهيئات التي يحتاج إليها المستثمرون.⁹

2.1 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال قوانين الاستثمار بعد سنة 2000

تميزت فترة ما بعد سنة 2000 بإنشاء العديد من الهيئات وتسطير وتنفيذ عدة برامج تأهيل بهدف الرفع من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا بعد تعديل قانون الاستثمارات لسنة 1993 وإصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.2.1 قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001

توسع مفهوم الاستثمار في ظل هذا القانون ليشمل، بالإضافة إلى إنشاء المؤسسة أو توسع قدرات الإنتاج، المساهمة في رأس مال مؤسسات أخرى وكذلك استعادة نشاطات في إطار خوصصة المؤسسات العمومية. وفي إطار هذا القانون تم إنشاء كل من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمجلس الوطني للاستثمار¹⁰، حيث إن من بين ما تقوم به الوكالة هو ضمان ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب ومنحهم المزايا والضمانات المنصوص عليها في القانون؛ فيما يتولى المجلس الوطني للاستثمار اقتراح إستراتيجية وتطوير الاستثمار وأولياتها ويقترح على الحكومة، التي يعمل تحت رئاستها، القرارات والإجراءات والتدابير اللازمة لتنفيذ دعم الاستثمار وتشجيعه.

وقد قدم قانون الاستثمار لسنة 2001 العديد من الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية في كل ما يتعلق بالتجهيزات والسلع والخدمات والعقارات التي تدخل مباشرة في تحقيق وانجاز الاستثمار.

2.2.1 القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001

جاء هذا القانون¹¹ إثباتا لاهتمام السلطات العمومية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك تدقيقا لتعريفها، حيث لأول مرة يصدر تشريع يحدد التعريف بهذا النوع من المؤسسات في الجزائر، ويحدد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها (المادة 1). حددت المواد: 5، 6، 7 من القانون 01-08 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يوضحه الجدول (1).

الجدول (01): تعريف المؤسسات الصغيرة في الجزائر

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال مليون دج	الحصيلة السنوية	شرط الاستقلالية
مصغرة	09-1	20-01	10-01	اقل من 25% من حيازة رأس المال
صغيرة	49-10	100-10	500-100	من طرف مؤسسة أو
متوسطة	250-50	2000-200	500-100	مؤسسات أخرى

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يبدو أن المشرع الجزائري قد أخذ بأكثر من معيار لتحديد الحجم الحقيقي للمؤسسة بعدما تبين عدم دقة معيار عدد العمال بمفرده، كما يلاحظ كذلك أن معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شبيهة بدرجة كبيرة بتلك التي تبناها الاتحاد الأوروبي، ماعدا تغير الوحدة النقدية وقيمتها فيما يخص رقم الأعمال والحصيلة السنوية.

كما حددت المادة 11 من القانون 01-18 تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

- إنعاش النمو الاقتصادي؛
- ادراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي؛
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها؛
- ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع كل الاعمال الرامية الى مضاعفة مواقع الاستقبال المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الحث على وضع انظمة جبائية قارة ومكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية اطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتكريس روح التقاؤل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية تفضل وتشجع الإبداع والتجديد وثقافة التفاوض؛
 - تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها؛
 - تحسين الأداءات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - تشجيع بروز محيط اقتصادي وتقني وعلمي وقانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها في إطار منسجم؛
 - ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وسعيا منها لتحقيق هذه الأهداف، استحدثت الدولة العديد من هيئات الدعم لمرافقة المؤسسات حديثة الإنشاء، وكذلك العديد من برامج التأهيل لتحسين القدرات التنافسية للمؤسسات القائمة.
- ### 2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهياكل وبرامج الدعم

يستلزم تحسين مناخ الأعمال لمنظمات الأعمال بشكل عام و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، التركيز على أهمية جودة المؤسسات في تحسين المناخ ضمانا لحوكمة جيدة اعتمادا على مبدأي حماية حقوق الملكية وسيادة دولة القانون، وهو ما تعمل به منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي. يعتبر هذين المؤشرين ايجابيين لتحسين ظروف الاستثمار وتحقيق الاستقرار السياسي وحل النزاعات الاجتماعية المختلفة¹²، كما يعزز هذا الرأي الاقتصادي J. Stiglitz، الذي يؤكد بأن بلوغ التنمية المنشودة يتطلب توفر الموارد البشرية المؤهلة، هذه الموارد التي تتوقف بدورها على عناصر أخرى كالمحيط الاقتصادي الجيد ومستوى عمل مرضي بالمؤسسات وتطوير أنظمة التعليم وتحسينها وضمان حماية صحية لائقة¹³.

موازة مع هذا الطرح النظري عملت السلطات الجزائرية على تحسين مناخ الأعمال من خلال الآليات والسياسات التي جسدتها عمليا فيما أطلق عليه مؤسسات وهياكل الدعم، بهدف العمل على تفعيل الهيئات الحكومية الإدارية منها والمالية ولتعزيز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتركيز على تطوير المقاولاتية والتقليل من درجة التأثير السلبي للبيئة عليها.

وفقا للنشريات المختلفة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، وإرادة السلطات في تعزيز هذا القطاع، خاصة منذ سنة 2011، تم إنشاء 38 هيئة إعانة وتسهيل (centre de facilitation) يمكن تجزئتها إلى هياكل دعم و صناديق دعم.

1.2. هياكل الدعم الخاصة بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هي هيئات عمومية ذات طابع إداري تعمل على تقديم خدمات وإعانات مختلفة لهذا النوع من المؤسسات، من أهمها:

-الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(ANDPME)؛

-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)؛

-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSE)؛

-الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC)؛

-الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة(ANGEM)؛

-غرفة التجارة والصناعة(CCI)؛

-المجلس الوطني الاستشاري(CNC)؛

-الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاريين(ANIREF).

2.2 صناديق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هي هيئات مالية تعمل على منح إعانات و/أو تسهيلات ذات طابع مالي، من بينها:

- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)؛

- برنامج التنمية الأورومتوسطي (ED-PME)؛

- صندوق تدعيم المنافسة الصناعية (FPCI)؛

- صندوق تدعيم التصدير (FPE)؛

- الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNRDA)؛

- صندوق الزكاة (FZ)

- صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (FRSDT)؛

- صندوق الاستثمار الولائي (FINALEP)؛

- صندوق ضمان الاستقرار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCIPME).

يمكن القول بأنه وعلى الرغم من تعدد أشكال الدعم والتعزيز من خلال تشكيلة متكاملة من هذه الهيئات، فإن للبعض منها إسهاما كبيرا فيما يخص تنفيذ البرامج ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة خلال البرنامج التنموي 2010-2014 ومن ذلك الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹⁴ و صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج التنمية الأورومتوسطي؛ إذ أنها تقدم الحصة الأكبر من الخدمات والامتيازات باعتبار أن طبيعة خدماتها تعد الأكثر منفعة وفقا للمرحلة والوضعية وطبيعة الحاجات التي تعيشها الكثير من المؤسسات، والتي يمكن حصرها في الإعانات المالية، القروض الميسرة، آليات ضمان مخاطر عدم التسديد بالنسبة للبنوك التجارية.

3- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2001 إلى 2012

محاولة منا لتقييم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من حيث عددها الإجمالي وعدد المؤسسات التي تم إنشاؤها سنويا، سيتم تقسيم تطورها على أساس الفترات الزمنية التي تغطيها المخططات التنموية الخماسية.

1.3 تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2004

عرفت هذه الفترة إصدار القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي كان يهدف إلى التشجيع على إنشاء المؤسسات، والجدول (2) يبين تطور عددها خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004.

الجدول (2) : عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2004

السنوات		*2001		*2002		*2003		2004	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%

برباش توفيق وكشاط أنيس

72.04	225449	72.05	207949	72.38	189552	73.32	179893	مؤسسات خاصة
0.25	778	0.27	778	0.31	778	0.31	778	مؤسسات عمومية
27.71	86732	27.68	79850	27.31	71523	26.37	64677	نشاطات حرفية
100	312959	100	288587	100	261835	100	245348	المجموع
24372		26752		16487		-		

المصدر: النشرة الإعلامية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، العدد 6.

*AIT HABBOUCHE A., *Mise à niveau et compétitivité: une exigence et un enjeu pour les entreprises et l'économie*, Laboratoire LARAFIT, Université d'Oran Es-Sénia, 20 Janvier 2011.

ما يلاحظ من الجدول (2) أن عدد المؤسسات قد ارتفع مع بداية تطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 261835 سنة 2002 إلى 312959 سنة 2004، وهذا بمعدل يقارب 25 ألف مؤسسة سنويا، حيث كان من بين أهداف هذا القانون هو التشجيع على إنشاء المؤسسات وتوفير هياكل الدعم المرافقة لها، كما أظهرت الإحصائيات أن 75% من المؤسسات إلى غاية 2005 تم إنشاؤها بعد قانون الاستثمارات لسنة 1993 وان 35% منها أنشئت خلال فترة 2000-2005¹⁵.

وفي سبيل تحسين المحيط وتدعيم هياكل الدعم وتمكين مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة من مواجهة المنافسة التي ستعرفها السوق الوطنية بعد الانضمام إلى منطقة التبادل الحر وإمضاء اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، قامت الجزائر بتنفيذ خمسة برامج تأهيل¹⁶ وهي:

- البرنامج النموذجي التابع للأمم المتحدة؛
- برنامج تحسين التنافسية الصناعية؛
- مشاريع التعاون التقني الجزائري الألماني (GTZ) ؛

• برامج ميدا (MEDA)؛

• البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME).

لقد استهدف برنامج ميدا "1" تأهيل 2147 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بمبلغ مالي قدره 62.9 مليون أورو بمساهمة كل من اللجنة الأوروبية (91%) والحكومة الجزائرية (05%) والمؤسسات المستفيدة (04%). لكن العديد من الدراسات أشارت إلى فشل هذا البرنامج في تحقيق أهدافه المسطرة، حيث أنه إلى غاية 2006/10/31 استفادت 117 مؤسسة فقط من مساعدات صندوق التأهيل، ويبقى هذا العدد ضئيلا جدا مقارنة مثلا بتونس التي صرحت بأنها تمكنت من تأهيل 2000 مؤسسة¹⁷، غير أن تصريحات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صرح بأن عدد المؤسسات التي تم تأهيلها ضمن البرنامج إلى غاية 2007 هو 450 مؤسسة من مجموع 410959، وهو ما يمثل نسبة 0.11%.¹⁸

أما بخصوص البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة المقرر تنفيذه خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014، فيستهدف تأهيل 20 ألف مؤسسة بمعدل أربعة آلاف سنويا، فلم يرى سبيله إلى التنفيذ إلا في شهر جانفي من العام 2011.

2.3 تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2005-2009

الجدول (3) يبين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009

الجدول (3) : عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2005-2009

السنو ت	2005		2006		2007		2008		2009	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مؤسسا ت خاصة	2458 42	71.7 2	2698 06	71.6 1	2939 46	71.5 3	3920 13	75.4 6	4081 55	71.5 0
مؤسسا ت عمومية	874	0.25	739	0.19	666	0.16	626	0.12	598	0.10

برياش توفيق وكشاط أنيس

28.4 0	1620 85	24.4 2	1268 87	28.3 1	1163 47	28.1 9	1062 22	28.0 3	9607 2	نشاطات حرفية
100	5708 38	100	5163 47	100	4109 59	100	3767 67	100	3427 88	المجموع
54491	*108567			34192	33979		29829			

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.

* يُفسر الارتفاع غير العادي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2008 مقارنة بباقي السنوات بعملية إدماج، ولأول مرة، المؤسسات التي تنشط في مجال المهن الحرة، حيث تم إدماج 70 ألف مؤسسة اقتصادية خاصة تنشط في مجال السلع والخدمات للمهن الحرة مثل المحامين والموثقين والأطباء والمهندسين المعماريين ...

على الرغم من أن السلطات العمومية ترى في بلوغ عتبة 570 ألف مؤسسة في سنة 2009 تحقيقاً لأهداف المخطط التنموي الثاني الممتد من 2005 إلى 2009 أين كان مسطراً إنشاء 100 ألف مؤسسة¹⁹، وبالموازاة مع ذلك اعتماداً على الجدول أعلاه، فإن ما يمكن استقراؤه هو أن صافي الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هذه الفترة لا يزال بعيداً كل البعد عما يحدث في العديد من الدول المماثلة للجزائر وكل الدول المتقدمة.

في هذا الإطار أشار الخبير الدولي والرئيس المدير العام للمعهد الدولي للتسيير، عبد الحق لعميري، في إطار ندوة نظمها مركز الدراسات الإستراتيجية بالجزائر في مارس 2009 أن ما يتم إنشاؤه في كل من المغرب وتونس يفوق ما يُنشئ في الجزائر، ففي سنة 2009 بينما كان عدد المؤسسات في تونس 490 ألف وفي المغرب مليون و200 ألف، كان العدد في الجزائر حسب الخبير الدولي بين 430 ألف و440 ألف مؤسسة. أما بخصوص إنشاء المؤسسات الجديدة فقد أكد الخبير أن متوسط الإنشاء في الجزائر يصل إلى 70 مؤسسة لكل 100 ألف ساكن بينما يصل 350 مؤسسة في الدول المماثلة للجزائر.²⁰

أما إذا ما قورن عدد ما تم إنشاؤه من مؤسسات صغيرة ومتوسطة في بعض الدول الأوروبية خلال سنة 2008، فإن الفارق شاسع، وهذا ما بينه الجدول (4).

جدول (4): عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها خلال سنة 2008 ببعض الدول الأوروبية

الدولة	عدد الإنشاءات	معدل الإنشاء *
--------	------------------	-------------------

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين الواقع والمأمول

ألمانيا	297391	8.31
اسبانيا	267546	7.19
فرنسا	580193	15.35
ايطاليا	325139	7.22
بريطانيا	238765	10.09

* عدد الإنشاءات إلى مجموع المؤسسات

المصدر: Eurostat-2009

إذ يلاحظ، وبعد استبعاد حالة فرنسا التي قد تكون حالة استثنائية سنة 2008، أن معدل الإنشاء يتراوح بين 7 و 10، وأن متوسط الإنشاء السنوي يفوق 282 ألف مؤسسة في هذه الدول، وهو ما يعادل ما برمجته الجزائر خلال خماسي بأكمله.

3.3 تطور وتوقع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010 – 2014

خلال هذه الفترة سيتم دراسة مدى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2010 الى 2012، انطلاقا من الجدول (5).

الجدول (5): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010-2012

السنوات		2010		2011		2012	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
مؤسسات خاصة		606737	99.91	511856	77.04	-	-
مؤسسات عمومية		560	0.09	572	0.09	-	-
نشاطات حرفية		-	-	146881	22.28	-	-
المجموع		607297	100	659309	100	700000	
الفرق		36459		52012		40691	

يلاحظ من الجدول أن عدد المؤسسات قد ازداد بمقدار 100 ألف بين سنة 2010 و2012 وأن متوسط صافي الزيادة منذ سنة 2009 إلى غاية 2012 يقارب 45 ألف سنة سنويا.

ما يمكن استخلاصه بخصوص تطور عدد المؤسسات خلال المخططات الخماسية الثلاث، وبالرغم من هذه الاهتمامات والتسهيلات وأشكال التشجيع المختلفة، فإن الأهداف المسطرة من طرف السلطات العمومية لم تحقق خاصة من جانب عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهماتها في تحقيق التنمية المرجوة.

ولعل من بين الأسباب التي حالت دون ذلك هو العدد المعتبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يزول ويختفي كل سنة، إذ يشير رئيس المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن سنة 2011 عرفت اختفاء 30 ألف مؤسسة، بينما يصرح مسئول قسم دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالوزارة أن العدد الحقيقي هو 9545 فقط.

أما بخصوص البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات فقد صرح نفس المسئول بالوزارة أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم تسجيلها للاستفادة من البرنامج بلغ 1570 مؤسسة من بينها 321 استوفت المعايير والشروط المطلوبة وباشرت عملية التأهيل، وأن بلوغ هدف تأهيل 20 ألف مؤسسة خلال فترة 2010-2014 بمعدل 4 آلاف سنويا والذي بدأ فعليا شهر جانفي من سنة 2011، لا يمكن أن يتحقق إذا ما استمر سير العملية بهذه الوتيرة.²¹

4- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج النمو الاقتصادي

اعتمدت الجزائر على برامج تنموية خماسية، تهدف في مجموعها إلى تحقيق التنمية بكافة أبعادها من خلال السعي لترقية الاقتصاد الجزائري من اقتصاد ريعي مبني على المحروقات إلى اقتصاد منتج ومتنوع، وقد خصصت مبالغ مالية ضخمة لتنفيذ هذه البرامج.

أطلق على البرنامج الأول الذي غطى الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 ببرنامج الإنعاش الاقتصادي وخصص له في بداية الأمر مبلغ 7 مليار دولار أمريكي قبل أن يصبح غلافه المالي ما يقارب 16 مليار دولار أمريكي بعد إعادة تقييم قيمة البرنامج وإضافة مشاريع جديدة²²، وكان من بين أهدافه الأساسية تشجيع ودعم الاستثمار وتقليص حجم البطالة التي عرفت مستويات مرتفعة بعد عملية الخصخصة وغلق العديد من المؤسسات العمومية خاصة خلال فترة التسعينات حيث يتداول عدد 400 ألف عامل مسرح.

البرنامج التنموي الثاني سمي ببرنامج دعم النمو وغطى الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 وخصص له غلاف مالي في البداية قدره 55 مليار دولار أمريكي غير أن كلف الدولة عند اختتامه في نهاية 2009 حوالي 130 مليار دولار أمريكي بعد إعادة تقييم المشاريع الجارية والتمويلات الإضافية²³، وكان من بين أهدافه

الأساسية بناء وعصرنة الهياكل القاعدية وتدعيم الاستثمار العمومي، أما عن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد سطر هدف إنشاء أكثر من 100 ألف مؤسسة.

البرنامج التنموي الحالي الذي يمتد من 2010 إلى غاية 2014 والذي أطلق عليه برنامج توطيد النمو خصص له مبلغ مالي قدره 286 مليار دولار أمريكي، ومن بين أهدافه الأساسية بخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما لخصها المسئول الأول عن الوزارة²⁴، إنشاء 200 ألف مؤسسة ينتظر أن توفر مليون و 500 ألف منصب شغل بالإضافة إلى تأهيل 20 ألف مؤسسة بمعدل 4000 سنويا.

وأكد وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار أن وزارته كُلفت بمجموعة من الإجراءات في سبيل تحقيق هذه الأهداف أهمها:

- تدعيم المكتسبات المحققة في الفترة السابقة خلال مخطط دعم النمو 2005-2009 خاصة ما تعلق بتفعيل هياكل دعم إنشاء المؤسسات على المستوى المحلي حيث أشار الوزير انه إلى غاية شهر جانفي 2011 أوجدت الدولة 38 مركز تسهيل و 25 مشتلة مؤسسات بهدف تسهيل مرافقة إنشاء المؤسسات والتخفيف من معدل وفاتها في مراحلها الأولى.

- تخصيص غلاف مالي قدره 386 مليار دج لتأهيل 20 ألف مؤسسة ضمن البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة تلك التي تعمل في قطاعات الصناعة والسياحة والخدمات والبناء والاشغال العمومية... وهو موجه الى انشطة التشخيص والاستثمار المادي وغير المادي والمساعدة التقنية.

- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين محيطها المباشر وتسهيل حصولها على القروض بالإضافة إلى تخفيف عبئها الجبائي.

- تحسين القدرات الإبداعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء الجائزة الوطنية للإبداع تكافئ سنويا أفضل ثلاثة مؤسسات صغيرة ومتوسطة التي تقدم ابتكارا في المنتجات او في طرق العمل أو الإدارة بمبالغ مالية تتراوح بين 600 ألف ومليون دج.

بالنظر إلى تجربة الجزائر مع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال محاولة توفير المحيط الملائم وتكثيف التحفيزات والتسهيلات الاستثمارية ومختلف هياكل الدعم والمرافقة، خاصة منذ سنة 2001، يحق لنا أن نتساءل هل حقيقة تم تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر بما يزيل كل العوائق التي يواجهها المستثمرون عند إنشاء مشاريعهم؟ وهل المحيط الذي يعملون في إطاره يساعد على ديمومة

واستمرارية مؤسساتهم؟ وهل يمكن مقارنته بما هو متاح في الدول المتقدمة أو حتى بعض الدول الساعية لتحقيق النمو؟ وأخيرا هل بالإمكان بلوغ هدف 200 ألف مؤسسة التي يستهدفها المخطط التنموي 2001-2014؟

بالرجوع إلى الجدول رقم 05 الذي يوضح تطور عدد المؤسسات بين سنوات 2010 و2012، وبالنظر إلى تطور عدد المؤسسات خلال الثلاث سنوات الأخيرة (2009-2012) يمكن القول بأنه في أحسن الحالات لا يمكن أن يتجاوز عدد المؤسسات التي يتم إنشاؤها سنويا 45 ألف، وبالتالي يمكن توقع أن يكون عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 704 ألف سنة 2012 و 749 ألف سنة 2013 و 794 ألف سنة 2014.

وبهذا التوقع في تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال فترة الخماسي الثالث، نلاحظ أن عددها سيكون 794 ألف مقارنة بسنة 2010 حيث كان عددها 607 ألف، ويكون الفرق في أحسن الأحوال 190 ألف مؤسسة، وهو أقل من 200 ألف مؤسسة خلال هذا المخطط، وأكثر من ذلك لا يمكن تجاوز مليون بنهاية سنة 2015، أو مليون 340 ألف سنة 2020 أو 2 مليون مؤسسة بحلول سنة 2025.

5- تقييم الهيئات الوطنية والدولية لمناخ الاستثمار في الجزائر

إن قدرة الجزائر على بلوغ الأهداف التنموية وتشجيع الاستثمار والرفع من عدد المؤسسات مرهون بمدى توفر مناخ الاستثمار الملائم والمشجع على ممارسة الأعمال، وللحكم على مدى ملائمة مناخ الاستثمار استندنا إلى نتائج أبحاث وتقارير هيئات وطنية وأخرى دولية.

1.5 تقييم الهيئات الوطنية لمناخ الاستثمار في الجزائر

نتيجة لزيادة حدة المنافسة خاصة بعد تحرير التجارة الخارجية ودخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، تقلصت القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية خاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة، وقد ذكرنا سابقا أن بعض المصادر تشير إلى ارتفاع معدل وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لأسباب عدة منها سوء التسيير والإدارة، بالإضافة إلى عدة عوامل مرتبطة بالبيئة الخارجية من أهمها ما يرتبط بالتمويل وارتفاع العبئ الضريبي والبيروقراطية التي يواجهها المستثمرون.

لقد أشارت منظمة أرباب العمل الجزائريين²⁵ التي تمثل مئات أصحاب ومديري المؤسسات الخاصة في الجزائر، بأنها تعاني من العديد من المشاكل والمعوقات، فبالإضافة إلى انخفاض الحصة السوقية للعديد من المؤسسات بسبب المنافسة الشديدة من الطرف الأجنبي والمنافسة غير الشريفة من طرف المنتجين الجزائريين الذين ينشطون ضمن الاقتصاد الموازي، يعاني أصحاب المؤسسات الخاصة من صعوبة الحصول على القروض والعقار الصناعي وارتفاع تكاليفه.

ففي إطار الملتقى المغاربي لتمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المنظم بالجزائر في 11 مارس 2011، أشار رؤساء المؤسسات إلى اختلالات النظام المصرفي وبيروقراطيته والشروط المجحفة التي يفرضها على المستثمرين والتي من بينها: المبالغة في ضمانات القروض، طول مدة دراسة ملفات الاقتراض وارتفاع معدلات الفائدة، حيث تمثل تكلفة الاقتراض الشغل الشاغل لأكثر من 60% من المؤسسات²⁶. كما أشارت إحدى الدراسات الميدانية إلى أن أهم القيود التي تعيق تحسين مناخ الأعمال في الجزائر هي:²⁷

- وجود قطاع موازي لا يستهان به،
- صعوبة الحصول على العقار الصناعي،
- صعوبات التمويل،
- العراقيل الإدارية الكبيرة،
- صعوبة الحصول على المعلومات،
- نقص النظام التشريعي فيما يخص قانون العمل واليد العاملة المؤهلة،
- هياكل قاعدية غير ملائمة،
- نقص فعالية النظام القانوني والقضائي.

2.5 تقييم الهيئات الدولية لمناخ الاستثمار في الجزائر

يعتبر تقرير ممارسة الأعمال للبنك العالمي من بين أشهر التقارير التي يُعتمد عليها في تقييم مناخ الاستثمار في العديد من الدول، وينشر هذا التقرير سنويا منذ 2004 يتم فيه ترتيب الدول على أساس مدى يسر وسهولة ممارسة الأعمال بها.

يعتمد البنك العالمي في تقريره على مجموعة من الإجراءات الحكومية التي تتعلق بظروف الاستثمار في البلد المعني منها تأسيس أو إنشاء المؤسسات، واستخراج تراخيص الانجاز، وتوظيف العاملين، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة على الحدود، وتنفيذ العقود، وتصفية المؤسسة، ومدى انطباقها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنركز فيما يلي على عملية إنشاء المؤسسات، حيث يعتمد التقرير في ترتيبه للدول وتقييم مدى يسر وليونة الإجراءات المطلوبة على أربعة عناصر هي :

الإجراءات: ويقصد بها عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل المؤسسة؛

الوقت: ويقصد به عدد الأيام المطلوبة لتسجيل المؤسسة؛

التكاليف: ويقصد بها المصاريف الرسمية والأتعاب التي تدفع للموثقين والهيئات الإدارية والمهنية التي يحدد قانون الدولة التعامل واللجوء إليها؛

الحد الأدنى من رأس المال: ويقصد به المبلغ الواجب إيداعه لدى البنك أو الموثق قبل تسجيل المؤسسة.

إذا استندنا إلى تقرير ممارسة الأعمال للبنك العالمي لسنة 2009 واعتباره أداة تقييم لمناخ الاستثمار خلال مرحلة تنفيذ البرنامج التنموي الثاني 2005-2009، نلاحظ أن الجزائر كانت في المرتبة 132 من ضمن 178 دولة شملها التقرير بعدما كانت في المرتبة 125 سنة 2008، وفي المرتبة 141 بخصوص تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات بعدما كانت في المرتبة 131 سنة 2008.

ورغم تعدد هيئات وإجراءات الدعم المتخذة، فقد ظهرت غير كافية لتسهيل إنشاء المؤسسة حيث تدرجت الجزائر في المرتبة 148 في تقرير العام 2010 وهذا يدل على تحسن مناخ الاستثمار بل يدل على سوءه.

وحتى مقارنةً بدول شمال إفريقيا نلاحظ أن الجزائر من حيث ممارسة الأعمال كانت أفضل من موريتانيا فقط واسوا من كل من تونس والمغرب ومصر، وهو ما يبينه الجدول (6).

الجدول 06 : ترتيب تقرير ممارسة الأعمال لسنة 2010

البلد	الجزائر	تونس	المغرب	موريتانيا	مصر
مناخ الاستثمار	136	69	128	166	106
إنشاء المؤسسة	148	47	76	149	24
الإجراءات	14	10	06	09	6
الوقت	24	11	12	19	7

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين الواقع والمأمول

16.1	34.7	16.1	7.9	12.1	الكلفة
0	450.4	76	0.0	31.0	رأس المال المطلوب

Source: Doing business 2009, The World Bank. www.doingbusiness

إذا كان عاديا ومنطقيا أن تصنف الجزائر بعد كل الدول المتقدمة من حيث الإجراءات التي توفرها لممارسة النشاط الاقتصادي والتجاري ، فهي كذلك لم تكن في أفضل المراتب ضمن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث ذكر التقرير ان المملكة العربية السعودية كانت من بين الدول الأكثر تحسينا لإجراءات إنشاء المؤسسات بعد تخفيضها لعدد الأيام الضرورية لبدء ممارسة العمل الصناعي أو التجاري المطلوبة من 39 إلى 15 يوم.

كما أشار تقرير الشفافية الدولية المتخصص في دراسة مؤشرات الفساد المنتشر على مستوى الهيئات الحكومية للعام 2008 إلى ظاهرة الفساد والرشوة التي تنخر الاقتصاد الوطني حيث صنفت الجزائر بـ 3.2 من سلم أقصاه 10 نقاط بعيدا كل البعد عن الدول التي تقل فيها هذه الظاهرة مثل فرنسا وكندا التي صنفنا على التوالي بـ 6.9 و 8.7²⁸.

وفي تقريره للعام 2011 ذكر البنك العالمي أن 85% من الدول المعنية بالتقرير قامت بإصلاحات من شأنها التخفيف من شروط إنشاء المؤسسات وتحسين مناخ الاستثمار، وبعد ترتيب هذه الدول حسب أهمية الإجراءات التحسينية كانت الجزائر ضمن المرتبة 165 من بين 174 دولة.

أما عن سيادة مناخ الاستثمار وإنشاء المؤسسة خلال منتصف فترة البرنامج التنموي الحالي 2010-2014 فيمكن الاستناد إلى تقرير سنتي 2012 و 2013 للحكم على ذلك.

الجدول 07 : تطور مؤشرات ممارسة الأعمال للفترة 2012-2013

مصر		موريتانيا		المغرب		تونس		الجزائر		البلد
2013	2012	2013	2012	2013	2012	2013	2012	2013	2012	

برباش توفيق وكشاط أنيس

109	110	167	159	97	94	50	46	152	148	مناخ الاستثمار
26	21	160	159	56	93	66	56	156	153	إنشاء المؤسسة
6	6	9	9	6	6	10	10	14	14	الإجراءات
7	7	19	19	12	12	11	11	25	25	الوقت
10.2	5.6	47.6	48.3	15.5	15.7	4.1	4.2	12.1	12.1	الكلفة
0.0	0.0	327.9	334.9	00	10.7	0.0	0.0	27.2	30.6	رأس المال المطلوب

Source: Doing business 2012, 2013 The World Bank. www.doingbusiness

نلاحظ من الجدول أن عدد الإجراءات الواجب القيام بها، والوقت اللازم لبدء المشروع في الجزائر هي الأكبر ضمن الدول التي يبينها الجدول أعلاه،

أما إذا قارنا ظروف إنشاء المؤسسة على مستوى الاتحاد الأوروبي للعام 2013 فنلاحظ أن عدد الإجراءات محدد في 5 وعدد الأيام 12 والتكلفة في حدود 4.5 ورأس المال المطلوب 13.3، بينما جاءت هذه العناصر على مستوى زيلاندا الجديدة، ، على التوالي 1، 1، 0.4، 0، وبذلك احتلت المرتبة الأولى عالميا.

كما أشار تقرير الشفافية الدولية المتخصص في دراسة مؤشرات الفساد للعام 2012 أن الجزائر في الرتبة 105 (100/34) من مجموع 180 دولة معنية بالتقرير، فيما سجلت فينلندا والدانمارك (100/90) وفرنسا في الرتبة 22 (100/71) وتونس في الرتبة 75 (100/41) والمغرب في الرتبة 88 (100/37) ومصر في الرتبة 118 (100/32).

الخاتمة

على الرغم من ضخامة البرامج والمبالغ التي خصصتها وأنفقتها الدولة على قطاع المؤسسات الاقتصادية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص؛ فإن مساهمة المؤسسات الصناعية

في الناتج المحلي الخام لسنة 2012 لم تتجاوز 4,7%²⁹، بمعنى أنه قد أصبح أكثر ريعية من ذي قبل. زيادة على ذلك وحسب تقرير الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2011 الخاص بالاقتصاد الوطني الذي أشار إلى أن الاقتصاد الجزائري يغلب عليه الطابع التجاري والخدمي على حساب القطاع الصناعي الذي فقد الكثير من مؤسساته خاصة الصغيرة منها، بسبب "اقتصاد البازار" المبني على الاستيراد، حيث بلغ عددها 97 ألف مؤسسة، ربعها ينشط في الصناعات الغذائية، وهو ما أشار إليه رئيس منتدى رؤساء المؤسسات حيث قال إن الاقتصاد الجزائري يعيش وضعاً كارثياً بسبب اعتماده على القطاع التجاري والخدمي في غياب شبه كلي للقطاع الصناعي الذي يمثل 10% من مجموع المؤسسات.

إن هذه النتائج ليست وليدة فراغ، وإنما هي وليدة جملة من العوامل والأسباب، نلخصها فيما يلي:

- نقص فعالية برامج الدعم وسوء إدارة الهيئات التي أوكلت إليها مهمة التكفل بمتابعة ومرافقة حاملي المشاريع والمستثمرين، حيث عادة ما تسودها بيروقراطية كبيرة بداعي الالتزام بالإجراءات الإدارية ولا تتمتع بالمرونة اللازمة للتعامل مع الحالات الاستثنائية؛

- إن ضعف معدل الإنشاء لا يرتبط فقط بعدد وأداء برامج وهيئات الدعم ولكنه يرتبط كذلك بمدى توفر روح المقابلة لدى أفراد المجتمع والتي ما يلاحظ عليها في الجزائر هو انخفاض مستوياتها وكذلك تجاهل نظام التكوين والتعليم لميكانيزمات وأسس لغرس ثقافة التقاؤل والاعتماد على الذات في خلق الشغل، بدل الاعتماد شبه الكلي على الدولة في توفيره على مستوى أجهزتها ومؤسساتها العمومية؛

ضعف أداء السلطات العمومية في توفير مناخ العمل الملائم والمشجع على الاستثمار بالإضافة إلى انتشار مظاهر الفساد والرشوة في الكثير من الهيئات العمومية وهو ما تؤكد العديد من تقارير المؤسسات الوطني والدولية، كمنتدى رؤساء المؤسسات، (KPMG, Doing Business, Organisation Mondiale de Transparence، ...)؛

- نقص المعلومات وضعف نظام الاتصالات المتعلقة بمختلف هيئات وصناديق الدعم والامتيازات الممنوحة، وهذا ما لاحظناه خلال تواجدها في كل من:

- اللقاء الجهوي المنظم في جانفي 2013 بولاية قسنطينة، بين وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار والأطراف المهتمة بما فيها أصحاب المؤسسات الخاصة، الذي التمسنا من خلاله الإرادة القوية التي أبدتها الوزيرة من خلال فتحه للحوار المباشر وعلى المكشوف لمعرفة المشاكل التي تحول دون بلوغ النتائج، وهنا التمسنا النقص الكبير للمعلومات لكلا الطرفين؛

- لقاءاتنا مع مدير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدير الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية سطيف، حيث كان بين الحين والآخر يتوافد بعض أرباب المؤسسات للاستفسار عن أشكال وكيفية الاستفادة من برامج التأهيل؛

بالنظر إلى عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المشابهة للجزائر من حيث الإمكانيات البشرية و/أو المالية، نلاحظ أن عدد ووتيرة نمو هذه المؤسسات في الجزائر يبقى بعيدا كل البعد عن المستوى المطلوب، إذ كان المستهدف من المخطط التنموي 2005-2009 هو إنشاء أكثر من 100 ألف والمخطط الحالي هو إنشاء 200 ألف؛ وأن هذا العدد بلغته دول خلال سنة واحدة، ضف إلى ذلك فالكثير من الباحثين والمتابعين يشككون في إمكانية بلوغ هدف الـ 200 ألف بنهاية فترة 2010-2014 وأكثر من مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة في نهاية سنة 2015، ثم إلى مليون 340 ألف سنة 2020 ثم 2 مليون مؤسسة بحلول سنة 2025.

الهوامش

- 1 - قانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 02 أوت 1963.
- 2 - قانون رقم 66/284 المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 15 سبتمبر 1966.
- 3 - Hadjseyd M., (1985), Quelques aspects de l'évolution du secteur privé industriel, in La Revue du CENEAP n°2 juin 1985, p.56.
- 4 - Larabi M., (2010) la PME algérienne : rappels historiques, dans A. Joyal, M. Sadeg et O. Torres (dir), la PME algérienne et le défi de l'internationalisation, expériences étrangères, Editions L'Harmattan Paris, pp.117-122.
- 5 - Taleb H., (2011) ouverture économique et dynamique entrepreneuriale: essai de modélisation territoriaux de la création d'entreprise dans la wilaya de Bejaia, thèse de doctorat en sciences économiques, université de Tizi ouzou, Algérie, p.64.
- 6 - قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990.

- 7 -مرسوم تشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993.
- 8 -سعيد يحي، تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2006-2007 ، ص 180
- 9 -الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.
- 10 - تم توسيع صلاحياتهما ضمن المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 .
- 11 - قانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ¹² Borber S. Bodmer F., L'efficacité institutionnelle et ses déterminants, OCDE, Paris, 2004, p. 116
- ¹³ Stiglitz J., « Vers un nouveau paradigme pour le développement » in « L'Economie Politique », N° 5, 2000, p. 28.
- * يمكن اعتبار هذه الهيئة، التي تم انشاؤها وفق للمرسوم التنفيذي رقم 5-165 الصادر في 3 ماي 2005 الأكثر ديناميكية فيما يخص تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تضطلع بتنفيذ السياسة الوطنية لتطوير هذه المؤسسات من خلال مساعدتها على الاستفادة من برامج التأهيل، وتمكينها من التأقلم مع متطلبات السوق؛ والمساهمة في تحسين بيئة أعمالها.
- 15 - Ayad A., Habichou H., & Lakhdari H., le rôle des organisations professionnelles dans l'accompagnement des PME en Algérie, la revue de l'économie et de management n°09 octobre 2009, université de Tlemcen Algérie.
- ¹⁶ العايب عبد الرحمان، مدى إسهام برامج التأهيل في تحسين أساليب وأنماط تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الاجتهاد للدراسات الاقتصادية والقانونية، عدد جانفي 2013، جامعة تلمسان، الجزائر.
- 17 - Madoui M; de l'économie administrée à l'économie de marché, Les PME à l'épreuve de la mise à niveau des entreprises en Algérie. 11 es journées scientifiques du Réseau Entrepreneuriat INRPME-AUF-AIREPME 27-29 mai 2009 Canada.
- 18- Boukhari M, Rôle de l'État vis-à-vis des TPE/PME dans un pays nouvellement adhérent à l'économie de marché : cas de l'Algérie, 11 es journées scientifiques du Réseau Entrepreneuriat INRPME-AUF-AIREPME 27-29 mai 2009 Canada.
- 19- La présidence Algérienne; 2^{ème} rapport d'état sur la mise en œuvre du programme d'action national en matière de gouvernance, 2012.
- 20 - Journal Liberté du 03mars 2009.
- Journal MAGHREB EMERGENT du mercredi, 30 mai 2012.²¹
- 22 مسعي محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو، مجلة الباحث العدد 10 2012 جامعة ورقلة، الجزائر.
- ²³ نفس المرجع السابق.

26- Boukahari M., op.cit.

27 -Kerzabi A., Saidani M.; la taille des PME en Algérie: une explication par les couts de transactions, Revue des sciences économiques et de management; université de Tlemcen n°09; 2009.

28- Boukahari M., op.cit.

29 عبد المالك سراي : مداخلة للخبير الاقتصادي في إطار اللقاء الجهوي "وزير المؤسسات المتوسطة والصغيرة والأطراف المهمة"، 2013/01/14، قسنطينة.
قائمة المراجع:

Livres:

- Larabi M.,(2010), « la PME algérienne : rappels historiques », in : A. Joyal, M. Sadeg et O. Torres (dir), la PME algérienne et le déficit de l'internationalisation, expériences étrangères, Editions L'Harmattan, Paris.
- Borber S. Bodmer F., (2004) L'efficacité institutionnelle et ses déterminants, OCDE, Paris,
- Gilles Lecointre, (2012), Le grand Livre de l'Economie PME, Gualino, Paris.

Revue :

- AIT HABBOUCHE A., Mise à niveau et compétitivité: une exigence et un enjeu pour les entreprises et l'économie, Laboratoire LARAFIT, Université d'Oran Es-Sénia, 20 Janvier 2011.
- Ayad A., Habichou H., & Lakhdari H.,(2009) le rôle des organisations professionnelles dans l'accompagnement des PME en Algérie, la revue de l'économie et de management n°09 octobre, université de Tlemcen Algérie.
- Boukhari M, Rôle de l'Etat vis-à-vis des TPE/PME dans un pays nouvellement adhérent à l'économie de marché : cas de l'Algérie, 11 es journées scientifiques du Réseau Entrepreneuriat INRPME-AUF-AIREPME 27-29 mai 2009 Canada.
- Forum des chefs d'entreprises Algériens, lettre N° 77, février 2008 .
- Hadjseyd M., (1985), Quelques aspects de l'évolution du secteur privé industriel, in La Revue du CENEAP n°2 juin 1985.
- Industrie Algérie n°01-Janvier 2011, in : www.mipmepi.dz consulté le 03.02.2013
- Kerzabi A., Saidani M.; (2009) la taille des PME en Algérie: une explication par les couts de transactions, Revue des sciences économiques et de management; n°09, université de Tlemcen.

- Ministère des affaires étrangères Algérie, Rapport de la présidence Algérienne sur la gouvernance, 2012, in : www.mae.dz/.../rapport/rapport_gouvernance_fr.pdf, le 15.02.2013.
- Mohamed & BOUKRIF Moussa, "Les PME à l'épreuve de la mise à niveau des entreprises en Algérie", AIRPME, 11es Journées scientifiques de l'AUF, in : <http://web.hec.ca/airepme/index.php?action=section&id=417&lang=fr>, consulté le 15.02. 2013.
- Stiglitz J.,(2000) « Vers un nouveau paradigme pour le développement » in « L'Economie Politique », N° 5.

• مسعي محمد (2012)، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة.

• العايب عبد الرحمان (2013) مدى إسهام برامج التأهيل في تحسين أساليب وأنماط تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الاجتهاد للدراسات الاقتصادية والقانونية، عدد جانفي، جامعة تلمسان، الجزائر.

البحوث والرسائل الجامعية

• سعدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2007-2006.

- Taleb H. (2011), « ouverture économique et dynamique entrepreneuriale: essai de modélisation territoriaux de la création d'entreprise dans la wilaya de Bejaia », thèse de doctorat en sciences économiques, université de Tizi Ouzou, Algérie.

القوانين والمراسيم والقرارات

• الأمر رقم 08-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

• قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990.

• قانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

• قانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 02 أوت 1963

• قانون رقم 66/284 المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 15 سبتمبر 1966

• مرسوم تشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993.

- Journal Liberté du 03mars 2009.
- Journal :MAGHREB EMERGENT, du mercredi, 30 mai 2012.